دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى عبر تقارير الأعمال المتكاملة

دراسة تطبيقية

المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة - جامعة طنطا

" التنمية المستدامة والشمول المالي - الرؤى والآثار والتداعيات"

في ١٥ إبريل ٢٠١٩

بحث مقدم من

محمد مشرح على أحمد

باحث ماجستير بجامعة المنصورة

دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات الشمول المالى عبر تقارير الأعمال المتكاملة - دراسة تطبيقية

بحث مقدم من

محمد مشرح على أحمد

باحث ماجستير بجامعة المنصورة

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى عبر تقارير الأعمال المتكاملة.كما استهدفت الدراسة أيضاً عرض وتحليل أهمية كلاً من تقارير الأعمال المتكاملة و الشمول المالى،وعرض محددات الافصاح عن الشمول المالى بالبنوك.

وتعتمد منهجية الدراسة على محورين: المحور الأول وهو المنهج الإستنباطى للخروج بتأصيل نظرى حول كيفية مساهمة الآليات الداخلية لحوكمة الشركات فى زيادة مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى،والمحور الثانى هو المنهج الإستقرائى حيث قام الباحث بالتطبيق على البنوك المدرجة ببورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا والمنشور تقاريرها المتكاملة عام ٢٠١٧ حيث تم تصميم وبناء مؤشر لقياس مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى ، وتم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى،ونماذج الانحدار المتعدد من خلال برنامج التحليل الاحصائى SPSS Ver.20.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى للآليات الداخلية لحوكمة الشركات متمثلة فى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى عند مستوى معنوية ٥%.حيث أن وجود وتفعيل هذه الآليات يؤدى إلى تحسين مستوى الافصاح عن الشمول المالى،وبالتالى الحد من عدم تماثل المعلومات ،وزيادة أداء البنك،وتحسين سمعته.

وأوصت الدراسة بضرورة الإستفادة من الخبرات العربية والدولية الناجحة فى مجال الشمول المالى،و ضرورة استحداث منتجات وخدمات مالية تناسب كافة أفراد المجتمع،ضرورة توجه الشركات خاصةً المقيدة بالبورصة بالتحول التدريجى نحو الإفصاح المحاسبى من خلال التقارير المتكاملة لمساعدة أصحاب المصالح على تقييم قدرة المنشأة على خلق القيمة،وأن يكون هناك إلزام من جانب البورصة للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة،ضرورة تفعيل آليات حوكمة الشركات خاصةً الآليات الداخلية للحوكمة،لما لها من دور كبير فى تحسين مستوى الافصاح الاختيارى خاصةً مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

الكلمات الدالة : حوكمة الشركات،تقارير الأعمال المتكاملة،الشمول المالى،الإستقرار المالى.

Abstract

The study aimed to identify the impact of the internal mechanisms of corporate governance on the level of disclosure of financial inclusion information through integrated business reports. The study also aimed at presenting and analyzing the importance of both integrated business reports and financial inclusion, And presented the determinants of disclosure of financial inclusion in banks.

The methodology of the study is based on two axes: the first is the Deductive approach to extract theoretical insights on how the internal mechanisms of corporate governance contribute to increasing the level of disclosure of financial inclusion information. The second axis is the Inductive method. The researcher applied the banks listed on the Johannesburg Stock Exchange in South Africa Which published its integrated reporting in 2017, The content analysis method was used.And using multiple regression models through using the statistical analysis program (SPSS V.20).

The study found that there is a significant effect on the internal mechanisms of corporate governance represented by the Board of Directors, the Audit Committee and the Risk Management Committee on the level of disclosure of financial inclusion information at a significant level of 5%. The existence and activation of these mechanisms leads to improving the level of disclosure of financial inclusion, This reduces information asymmetry, increases the bank's performance, and improves its reputation.

The study recommended the need to benefit from the successful Arab and international experiences in the field of financial inclusion and the need to develop financial products and services suitable for all members of the society. The private companies listed on the stock exchange should gradually turn towards accounting disclosure through integrated reporting to help stakeholders assess the ability of the firm to create value , And that there is a commitment by the Stock Exchange to disclose through the integrated reporting, the need to activate the mechanisms of corporate governance, especially the internal mechanisms of governance, because of their role in improving the level of disclosure, especially the level of voluntary disclosure of financial inclusion information.

Keywords : Corporate Governance - Integrated Business Reports - Financial Inclusion - Financial Stability.

مقدمة البحث

نجحت بيئة الأعمال الدولية سلسلة من الأزمات المالية المعاصرة،وهذا ناتج عن قصور المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية التقليدية ذات النظرة الضيقة،وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة فى الأسواق المالية ومكاتب المحاسبة والمراجعة. وبالتالى أصبحت هناك حاجة قوية إلى وجود مبادرات دولية تضع إطار يعمل على الترابط بين المعلومات المالية وغير المالية،حيث أن الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية معاً سيكون له تأثير جوهرى على القرارات الإستراتيجية للمنشأة،ومن هنا ظهرت تقارير الأعمال المتكاملة التى تدمج المعلومات المالية وغير المالية معاً.

ويرى الباحث أن تقارير الأعمال المتكاملة خاصةً التى تنشرها البنوك تعمل على توافر المعلومات لدى المستهلكين عن الخدمات المالية،وزيادة الثقافة المالية،مما يمكنهم ذلك من اتخاذ القرار الصحيح بشأن عملية الاستخدام،الأمر الذى يدعم من عملية الشمول المالى،وبالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولتحسين مستوى الافصاح بهذه التقارير خاصةً الافصاح عن معلومات الشمول المالى والتى تهم العديد من أصحاب المصالح وعلى رأسهم مستخدمى الخدمات المالية،كان لا بد من البحث عن أدوات لتحسين مستوى الافصاح بتقارير الأعمال المتكاملة.الأمر الذى أدى إلى توفير فرص وأدوار جديدة للجنة المراجعة والمراجعة الداخلية و لجنة إدارة المخاطر كآليات داخلية لحوكمة الشركات ، لزيادة القيمة المضافة للمنشأة ولأصحاب المصالح ، وتخفيض خطر المعلومات الذى يواجههم إذا ما تم الاعتماد على معلومات غير موثوق فيها.

ولتحقيق أهداف الدراسة سيتناول البحث النقاط التالية:

أولاً: الإطار النظرى للدراسة

١- الإطار العام للدراسة.

٢- مفهوم وأهمية تقارير الأعمال المتكاملة.

٣- مفهوم وأهمية الشمول المالى.

٤- تجارب بعض الدول فى مجال الشمول المالى.

٥- محددات الافصاح عن الشمول المالى.

٦- دور مجلس الإدارة فى تحسين مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

٧- دور لجنة المراجعة فى تحسين مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

٨- دور لجنة إدارة المخاطر فى تحسين مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

٩- بناء مؤشر لقياس مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

ثانياً: الدراسة التطبيقة

١- وصف متغيرات الدراسة والتحليل الوصفى.

٢- اختبارات الفروض.

ثالثاً: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

أولاً: الإطار النظرى للدراسة

١/١ الإطار العام للدراسة

١/١/١ مشكلة الدراسة

تعمل المنشآت فى الوقت الحالى فى بيئة ديناميكية سريعة التطور ، تتصف بالتعقيد وعدم التأكد ، بالإضافة إلى الضغوط المتزايدة والناتجة عن عولمة الأسواق وضراوة المنافسة ، وبالتالى أصبحت المنشآت فى حاجة إلى معلومات ذات جودة عالية تقدم فى الوقت المناسب لإتخاذ القرارات التى تساعد على تحقيق أهداف المنشأة .

وبالتالى ظهرت الحاجة لمزيد من الإفصاح والشفافية عن معلومات غير مالية كمية أو نوعية عن حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والأداء الإجتماعى ، بهدف قياس مدى نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية ، وبالتالى تقييم قدرتها على تحقيق الإستدامة ، لذلك ظهرت أنواع أخرى من التقارير التى تقدمها الشركات مثل تقرير المسئولية الإجتماعية وتقارير الإستدامة (الهوارى،٢٠١٥،ص٦٣٥).

ولكن تقرير المسئولية الإجتماعية وتقارير الإستدامة تعد بصورة منفصلة عن التقارير المالية ، وهذا لم يلبى متطلبات أصحاب المصالح الذين طالبوا بدمج المعلومات المالية مع غير المالية في تقرير موحد والحاجة إلى الإفصاح عن معلومات مالية أخرى مثل رأس المال الفكرى والبشرى والطبيعى ، ومن هنا ظهرت التقارير المتكاملة التى تعد بمثابة المرآة والعدسة التى يرى من خلالها أصحاب المصالح الصورة الواضحة عن الأداء الكلى للمنشأة.

ومن جهة أخرى ففى نفس الوقت الذى رحب فيه أصحاب المصلحة بتقارير الأعمال المتكاملة ، فقد طلبوا مراجعتها وإضفاء الصدق على محتواها المعلوماتى ، لتحقيق الجودة بهذه التقارير،وزيادة مستوى الافصاح عن المعلومات الواردة بها،ومنها معلومات الشمول المالى ، لتمكينهم من تقييم قدرة المنشأة على خلق القيمة خلال المدى القصير والمتوسط والطويل ، وترشيد عملية اتخاذ القرارات .

الأمر الذى أدى إلى توفير فرص وأدوار جديدة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر ، لزيادة القيمة المضافة للمنشأة ولأصحاب المصالح ، وتخفيض خطر المعلومات الذى يواجههم إذا ما تم الاعتماد على معلومات غير موثوق فيها.

وبذلك يمكن للباحث بلورة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

س١: هل يوجد تأثير للآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية :

١- هل يوجد تأثير لمجلس الإدارة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى؟

٢- هل يوجد تأثير للجنة المراجعة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى؟

٣- هل يوجد تأثير للجنة إدارة المخاطر على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى؟

ويمكن توضيح متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالى:

متغيرات الدراسة

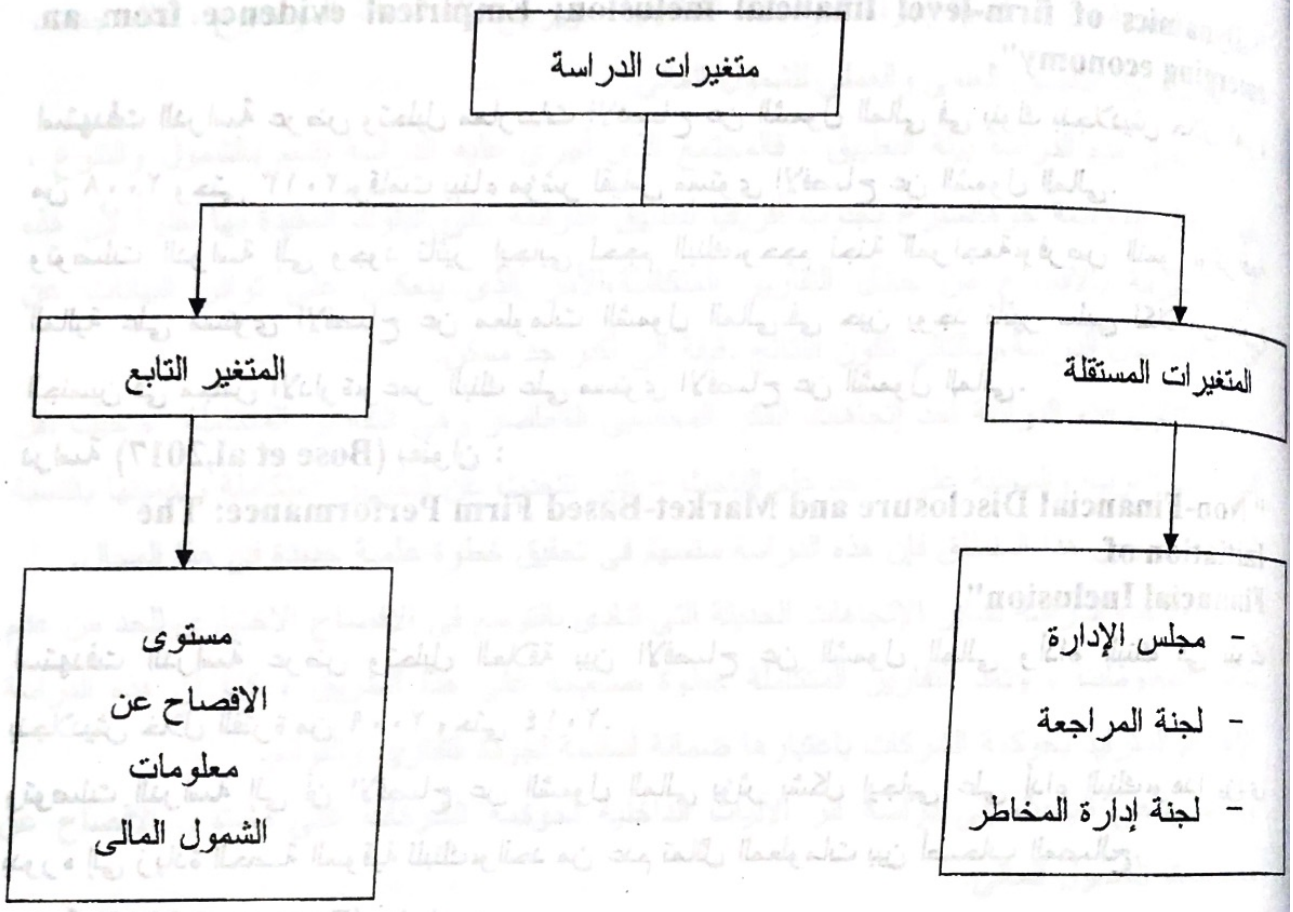

شكل (١) : متغيرات الدراسة

المصدر : من إعداد الباحث

٢/١/١ تحليل وعرض الدراسات السابقة

دراسة (عبد الحفيظ،٢٠١٨) بعنوان:

" الإفصاح غير المالى والبدء فى الشمول المالى فى مصر "

استهدفت الدراسة عرض وتحليل مفهوم ومحددات الافصاح عن الشمول المالى،كنوع جديد من الافصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات،وكذلك عرض لنظريات المحاسبة التى تدعم هذا النوع من الافصاح.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ندرة فى الأبحاث التى أجريت بشكل عام على المستوى الدولى،وتحديداً فى مصر التى تقيس مستوى الافصاح عن الشمول المالى،ودراسة محددات الافصاح عن الشمول المالى على مستوى البنك،وتتوقع الدراسة أن يكون لحجم البنك ،الرافعة المالية، حجم واستقلال لجنة المراجعة،حجم واستقلال مجلس الإدارة تأثير إيجابى على مستوى الافصاح عن الشمول المالى.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة نظرية تحليلية لا تكون نتائجها أقرب إلى الدقة والموضوعية مثل الدراسة التطبيقية،وهذا ما ستتناوله هذه الدراسة.

دراسة (Bose et al,2016) بعنوان :

" Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy".

استهدفت الدراسة عرض وتحليل ممارسات الافصاح عن الشمول المالى فى بنوك بنجلاديش خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٣،وقامت ببناء مؤشر لقياس مستوى الافصاح عن الشمول المالى.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى لحجم البنك،وحجم لجنة المراجعة،وفرص النمو ،والرافعة المالية على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.فى حين يوجد تأثير سلبى لكلاً من تنوع الجنسين فى مجلس الادارة،وعمر البنك على مستوى الافصاح عن الشمول المالى.

دراسة (Bose et al,2017) بعنوان :

" Non-Financial Disclosure and Market-Based Firm Performance: The Initiation of
Financial Inclusion".

استهدفت الدراسة عرض وتحليل العلاقة بين الافصاح عن الشمول المالى وأداء البنك فى بنوك بنجلاديش خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٤.

وتوصلت الدراسة إلى أن الافصاح عن الشمول المالى يؤثر بشكل إيجابى على أداء البنك،وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الحصة السوقية للبنك،والحد من عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح.

دراسة (Bose et al,2018) بعنوان :

" What drives green banking disclosure? An institutional and corporate governance perspective".

استهدفت الدراسة عرض وتحليل أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن الخدمات المصرفية الخضراء،التى تعمل على تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة والذى يمكن أن يكون من خلال تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت،والقروض الخضراء أى تمويل المشاريع الصديقة للبيئة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى إيجابى لحجم مجلس الإدارة والملكية المؤسسية على مستوى الافصاح عن الخدمات المصرفية الخضراء.وعدم معنوية استقلال مجلس الإدارة.

ومن العرض والتحليل السابق للدراسات السابقة يستخلص البحث النقاط التالية لتحديد الفجوة البحثية:

- يتضح للباحث قلة الدراسات التى تناولت دراسة الافصاح عن معلومات الشمول المالى – على حد علم الباحث – بوجه عام ، كما أن هذه الدراسة ستتناول أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

- كما أن هذه الدراسة ستتناول أكثر من آلية معاً للآليات الداخلية لحوكمة الشركات حيث أن الدراسات السابقة اتبعت مدخلاً جزئياً بالتركيز على تناول بعض آليات الحوكمة دون الأخرى ، ومن ثم فإن توسيع نطاق هذه الدراسة باتباع مدخل أكثر شمولاً يعتبر أمراً جديراً بالدراسة.

- كما تفتقر الدراسات التى تناولت هذا الموضوع الجانب التطبيقى ، حيث ركزت معظم الدراسات على الجوانب النظرية ، رغم أهمية إجراء الدراسات التطبيقية ، ويرجع ذلك لحداثة الموضوع ، لذلك جمعت تلك الدراسة بين التأصيل العلمى والعملى للشمول المالى.

- ومما يميز هذه الدراسة بيئة التطبيق ، فالمجتمع الذى أجرى عليه الدراسة يتسم بالشمول والتنوع ، حيث اختار ببورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا لتطبيق الدراسة على البنوك المقيدة بها نظراً لأن هذه البنوك ملزمة بالافصاح من خلال التقارير المتكاملة،الأمر الذى ينعكس على توافر البيانات عن المتغيرات محل الدراسة،وبالتالى تكون النتائج دقيقة إلى أكبر حد ممكن.

- كما تتناول هذه الدراسة أحد إتجاهات الفكر المحاسبى المعاصر وهى التقارير المتكاملة ، حيث تقل الدراسات العربية والمحلية على – حد علم الباحث – التى تتحدث عن التقارير المتكاملة وأهميتها بالنسبة للشركات ، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة ستسهم فى تحقيق خطوة علمية جديدة فى هذا المجال.

- كما أن هذه الدراسة تساير الإتجاهات الحديثة التى تنادى بالتوسع فى الافصاح الاختيارى للحد من عدم تماثل المعلومات ، وتعد التقارير المتكاملة خطوة صحيحة على هذا الطريق ، كما أن هذه الدراسة الإهتمام المتزايد بحوكمة الشركات باعتبارها ضمانة أساسية لجودة التقارير والقوائم.

ولذلك يسعى الباحث إلى دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

٣/١/١ أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسى التالى :

- دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

ويتفرع عن هذه الهدف الرئيسى الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على أثر مجلس الإدارة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى .

٢- التعرف على أثر لجنة المراجعة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى .

٣- التعرف على أثر لجنة إدارة المخاطر على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى .

٤- التعرف على الأثار الناتجة عن التنفيذ الفعال لتقارير الأعمال المتكاملة .

٤/١/١ أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من **الناحية الأكاديمية** من أهمية موضوع الدراسة فى الفكر المحاسبى المعاصر حيث يعتبر موضوع تقارير الأعمال المتكاملة من الموضوعات التى اهتم وما زال يهتم بها الفكر المحاسبى فى الفترة الأخيرة ، كما تنبع أهمية الدراسة من كونها استهدفت التطبيق على بورصة جوهانسبرج بجنوب إفريقيا والتى تمثل مناخاً قابلاً لتطبيق موضوع الدراسة ضمن حدوده حيث يوجد إلزام على البنوك و الشركات المقيدة بهذه البورصة بالافصاح من خلال تقارير الأعمال المتكاملة.

وتأتي أهمية البحث للتأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة في البيئة الاقتصادية الحالية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، ومع بيان الاستفادة من الحوكمة في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة ، ستتحقق جودة المعلومات المحاسبية وستنعكس على قرارات أصحاب المصالح وحركة سوق الأوراق المالية ، إضافة الى خدمة المهتمين بهذا الشأن من كتاب وباحثين.

ومن **الناحية العملية** فتنبع أهمية الدراسة من كونها تقدم دليلاً عملياً من بيئة الدراسة عن أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى،وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات أصحاب المصالح.

كما تساهم الدراسة فى بناء مؤشر لقياس مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى،وبناء نموذج لاختبار أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المتكاملة.

٥/١/١ فروض الدراسة

إنطلاقا من مشكلة الدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة منها ، وفى ظل المقدمة التى تم إستعراضها فى بداية الدراسة ، لقد تم تصور الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال صياغة فروض الدراسة كما يلى :

الفرض الرئيسى الأول : يوجد تأثير معنوى للآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

ويتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعى الأول : يوجد تأثير معنوى لمجلس الإدارة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

الفرض الفرعى الثانى : يوجد تأثير معنوى للجنة المراجعة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

الفرض الفرعى الثالث : يوجد تأثير معنوى للجنة إدارة المخاطر على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

٦/١/١ حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على ما يلى :

أولا : دراسة تطبيقية على البنوك المتداولة أسهمها فى بورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا – حيث أن هذه البنوك ملزمة بالإفصاح من خلال التقارير المتكاملة.

ثانياً : ستقتصر الدراسة على الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التالية: مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة إدارة المخاطر.

ثالثاً : التقارير المتكاملة المنشورة عام ٢٠١٧م.

٧/١/١ منهجية الدراسة

ترتكز منهجية الدراسة على محورين أساسيين،هما :

المحور الأول: المنهج الإستنباطى.

وفيه ينتقل الباحث من العام إلى الخاص،وذلك من خلال الإطلاع على المراجع والدوريات العلمية المتخصصة والاصدارات المهنية ذات العلاقة بموضوع الدراسة،بهدف إستنباط المقترحات والنتائج اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة،والخروج بتأصيل نظرى حول كيفية مساهمة الآليات الداخلية لحوكمة الشركات فى زيادة مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

المحور الثانى: المنهج الإستقرائى.

و تتجه فيه الدراسة من الخاص إلى العام وذلك من خلال إستقراء الواقع والمشاكل ذات الصلة بموضوع الدراسة،حيث يقوم الباحث بدراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى على البنوك المقيدة فى بورصة جوهانسبرج بجنوب إفريقيا من خلال الدراسة التطبيقية والتى تتضمن ما يلى :

* تصميم (مؤشر) لقياس الآليات الداخلية لحوكمة الشركات إستناداً إلى الدراسات السابقة.
* تصميم مؤشر لقياس مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى إستناداً إلى الدراسة السابقة، ومقارنة هذا المؤشر بمحتوى تقارير الأعمال المتكاملة التى تنشرها البنوك المقيدة ببورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا من خلال أسلوب تحليل المحتوى .
* دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى من خلال الإنحدار الخطى المتعدد والتحليل الإحصائى باستخدام برنامج SPSS .

٢/١ مفهوم وأهمية تقارير الأعمال المتكاملة

هناك اتجاه متزايد لدى الكثير من دول العالم نحو تطوير النموذج التقليدى للتقارير المالية ليعكس الأداء الاقتصادى والاجتماعى والبيئى والحوكمى والأخلاقى وإدارة المخاطر بهدف تحسين شفافية الافصاح المحاسبى وزيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين فى التقارير المالية،وهو ما عرف بتقارير الأعمال المتكاملة (غنيم،٢٠١٧،ص١٥٤).

وتعد التقارير المتكاملة بمثابة إطار جديد لعرض وتقديم التقارير الصادرة عن الشركة،حيث اقترح هذا الإطار دمج المعلومات المالية وغير المالية فى تقرير واحد،وقد تضمن أفكاراً جديدة حول التقارير التى يمكن أن تغير المشهد التقليدى لتقارير الشركات،وتحسن من قدرة المستثمرين على تقييم آفاق الشركات المستقبلية وتوفير الحلول المناسبة للتغلب على الانتقادات المتكررة لشكل ومحتوى التقارير المالية التقليدية (إبراهيم،٢٠١٨،ص٦١٢).

ويعرف التقرير التقرير المتكامل بأنه تقرير يضم معلومات هامة تعكس الأداء الاقتصادى والاجتماعى والبيئى والحوكمى.وهناك تعريفات أخرى للتقارير المتكاملة،إلا أنها تتفق على أنها تلك التقارير التى تتضمن معلومات عن جميع أنشطة المنشأة سواء كانت معلومات مالية أو إقتصادية أو إجتماعية أو بيئية أو حوكمية،بما فى ذلك معلومات عن الإستدامة وإستراتيجية الشركة ونموذج الأعمال بها والفرص والمخاطر التى تواجهها.فهى وسيلة لتوصيل معلومات مالية عن أداء المنشأة لخدمة أصحاب المصالح (منصور،٢٠١٨،ص٨٤٧).

و ترى دراسة (أحمد،٢٠١٨،ص٧١٤) أن التقارير المتكاملة تعد أهم وأحدث نماذج الإفصاح المحاسبى فى بيئة الأعمال الحديثة فهى أداة لتوصيل المعلومات المالية وغير المالية(البعد المالى وبعد الإستدامة ومعلومات عن الحوكمة) جنباً إلى جنب فى تقرير واحد متكامل ومترابط إلى أصحاب المصالح للوقوف على مدى قدرة المنشأة على خلق القيمة والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل .

وترى دراسة (Harvard Business School,2010,p.33) أن التقارير المتكاملة هى عبارة عن تجميع التقارير المالية التى تصدرها الشركات ، وتقارير المسئولية الإجتماعية أو تقارير الإستدامة فى وثيقة واحدة أو تقرير واحد .

وترى دراسة (FEE,2011,p.1) أن التقرير المتكامل عبارة عن منهج وإطار شامل ومتكامل لتمكين المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين من فهم كيفية أداء المنشأة لأنشطتها،كما أنه يوضح نتائج القرارات والتصرفات على المدى الطويل،ويوضح الإرتباط بين القيمة المالية وغير المالية،ويجب أن تكون العلاقة بين إستراتيجية المنشأة ونموذج الأعمال والحوكمة شفافة وواضحة فى هذا التقرير،ويوفر نظرة تحليلية عن التأثيرات والإرتباطات المتعلقة الخاصة بالمخاطر والفرص والأداء عبر سلسلة القيمة.

ويحقق استخدام التقرير المتكامل مجموعة من المنافع للشركات هى (نصير،٢٠١٧،ص١٤٩):

١- **تعزيز شفافية تقارير الشركات** : حيث يقدم التقرير المتكامل رؤية متوازنة حول الأداء الكلى للشركة،ويتضمن معلومات أكثر ملاءمة من التقارير التقليدية،ويساعد أصحاب المصالح على النظر مما هو أبعد من النتائج قصيرة الأجل وتشكيل رؤية أوضح حول قدرة الشركة على خلق القيمة على المدى الطويل.

٢- **تحسين عملية رقابة ومساءلة الإدارة** : حيث يمكن التقرير المتكامل أصحاب المصالح من إجراء تقييم شامل للأداء الاجتماعى والبيئى والاقتصادى والحوكمى للشركة،ويعرض مسئولية الشركة عن كل أنواع رؤوس الأموال،وهو ما يعزز عملية المساءلة.

٣- **تخفيض تكلفة التمويل** : حيث أن تطبيق التقرير المتكامل يوفر معلومات أكثر ملاءمة وبالتالى يؤدى إلى زيادة شفافية الشركة،ويقلل عدم تماثل المعلومات بين الشركة وأصحاب المصالح بها الأمر الذى يقود إلى تخفيض تكلفة رأس المال على المدى المتوسط والطويل.كما أن التقرير المتكامل يسهم فى تحقيق الاستدامة للشركات والذى يقود بدوره إلى تخفيض مخاطر الاستثمار فى تلك الشركات ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال.

٤- **دعم التفكير المتكامل** : يوضح التقرير المتكامل العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية،ويسلط الضوء على كيفية ربط العوامل الداخلية مثل الموارد والعلاقات بنموذج العمل واستراتيجية الشركة،ويطبق فكر أكثر شمولية لرأس المال،ومن ثم فهو يعزز التفكير المتكامل.

٥- **تخفيض مخاطر السمعة** : حيث يعرض التقرير المتكامل مسئولية الشركة تجاه المجتمع الذى تعمل فيه،وتأثير أنشطتها على البيئة المحيطة،ويحقق مزيد من الشفافية للشركات،ومن ثم تتجنب الشركة مخاطر السمعة.

٦- **تحسين تنبؤات المحللين الماليين** : إن المحللين الماليين سوف يكون لديهم القدرة على الوصول إلى معلومات أكثر أهمية ومتكاملة فى تقرير واحد،كما أن الشركات التى تطبق التقرير المتكامل تكون أقل عرضة للانخراط فى ممارسات إدارة الأرباح،مما يؤدى إلى زيادة جودة الأرباح والذى ينعكس بدوره على مستوى دقة تنبؤات المحللين الماليين.

٧- **تحقيق الإستقرار الاقتصادى والسوقى** : كشفت الأزمة المالية العالمية عن أن المخاطر يمكن أن تتطور وتنتقل عبر المشاركين فى السوق.والسبيل الوحيد للتصدى لهذه المخاطر هو مزيد من الشفافية لتحقيق الاستقرار المالى والتجارى،وهو ما يحققه التقرير المتكامل.

٣/١ مفهوم وأهمية الشمول المالى

إن الشمول المالى هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقول على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد خصوصاً شرائح الدخل المنخفض فى المجتمع على عكس الاقصاء والاستبعاد المالى الذى يستثنى هذه الشرائح (لاشين،٢٠١٨،ص١١٠).

ويعرفه منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بأنه " العملية التى يت من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية،والخاضعة للرقابة،وتوسيع نطاق استخدامها من قبل شرائح المجتمع المختلفة،من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشتمل على التوعية والتثقيف المالى،بهدف تعزيز الرفاهية المالية،والاندماج الاقتصادى والاجتماعى (الصعيدى،٢٠١٨،ص٥٧٥).

وترى دراسة (Ozili,2018,p.331) أن الشمول المالى له أهمية ومزايا كثيرة من أهمها:أنه يمكن الطبقات الفقيرة والمهمشة من الادخار للمستقبل ومواجهة الظروف الطارئة مثل المرض وفقدان العمل. كما يوجد للشمول المالى آثار إيجابية على الإستقرار المالى من خلال تقليل المخاطر الدورية،فالزيادة الكبيرة فى أعداد المدخرين الصغار عن طريق التوسع فى الشمول المالى،من شأنه أن يزيد من حجم واستقرار قاعدة ودائع البنوك التى من شأنها أن تقلل من اعتماد البنوك على التمويل غير الأساسى (لاشين،٢٠١٨،ص١٤٨).

٤/١ تجارب بعض الدول فى مجال الشمول المالى

١/٤/١ نيجريا

فى إطار رؤية نيجريا ٢٠٢٠ والتى تهدف من خلالها نيجريا العمل على تنمية اقتصادها لتصبح من أكبر ٢٠ اقتصاد فى العالم بحلول ٢٠٢٠،قام البنك المركزى النيجيرى باتخاذ عدد من الإجراءات وتفعيل بعض القواعد منها ما يلى (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٦،ص١٥) :

١- عدم السماح بنقل الأموال النقدية من مكان لآخر إلا من خلال شركات نقل الأموال المرخص لها بذلك مع توقيع غرامات على البنوك التى تقدم خدمات نقل الأموال النقدية.

٢- عدم جواز صرف الشيكات التى تتعدى قيمتها ١٥٠ ألف نايرة (أى ما يعادل ٧٥٠ دولار) من شباك البنك وإنما يتم تحصيل الشيك من خلال غرفة المقاصة.

٣- تطبيق الحدود القصوى للتعاملات النقدية بشكل يومى تراكمى.أى أن الحد الأقصى للتعاملات النقدية المسموح بها يتم حسابه على كافة المعاملات التى يقوم بها الفرد أو الشركة فى اليوم الواحد بكافة الصور سواء من خلال السحب النقدى من الشباك أو من ماكينات الصراف الآلى أو صرف الشيكات نقداً من البنك،ويتم تحصيل مقابل خدمة قدره ٣% بالنسبة للأفراد و٥% بالنسبة للشركات من إجمالى المبلغ الذى يفوق الحد الأقصى للتعامل النقدى فى اليوم الواحد.

٤- تطبيق هذه السياسة بعد فترة سماح عدة أشهر لتمكين المتعاملين فى السوق من توفيق أوضاعهم للتحول إلى التعاملات الالكترونية.

وتنتشر فى نيجريا الأنظمة والتطبيقات على الهواتف المحمولة التى تمكن صاحبها من إجراء المعاملات البنكية وتحويل الأموال وسداد الفواتير وشحن رصيد الهاتف المحمول والقيام بعمليات الشراء وإيداع النقود من خلال الهاتف المحمول.

ووفقاً لقاعدة بيانات المؤشر المالى للشمول المالى Findex عام ٢٠١٧،فإن نسبة البالغين فى نيجريا الذين يمتلكون حسابات تبلغ ٤٠% أى بنقص قدره ٤% عن عام ٢٠١٤ حيث كانت النسبة ٤٤% وبزيادة قدرها ١٠% عن عام ٢٠١١ حيث كانت النسبة ٣٠% (World Bank Group,2017,P.125).

وعلى الرغم من أن تجربة نيجريا جاءت بنتائج محدودة،إلا أن الآليات التى استخدمتها جديرة بالاهتمام،كما أنها تعتبر درساً فى صعوبة إجراء التحول المنشود بسرعة شديدة وضرورة اعتماد برامج وآليات تدريجية.

٢/٤/١ مصر

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر المالى للشمول المالى Findex عام ٢٠١٧ يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات : الجموعة الأول تشمل دول مجلس التعاون الخليجى وهى دول ذات معدلات شمول مالى مرتفعة ،حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات فى هذه الدول المعدل العالمى البالغ ٦٩%،والمجوعة الثانية وتشمل ليبيا ولبنان والجزائر والأردن وتونس وهى دول ذات معدلات شمول مالى متوسطة،والمجموعة الثالثة وتشمل مصر والمغرب والعراق وموريتانيا،ولا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات فى العالم فيما يخص الشمول المالى، باستثناء دول الخليج العربى.

ويتضح أيضاً زيادة نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات فى مصر حيث بلغت ٣٣% بزيادة قدرها ١٩% عن عام ٢٠١٤ حيث كانت النسبة ١٤%،وبزيادة قدرها ٢٣% عن عام ٢٠١١ حيث كانت النسبة ١٠%،وبذلك يتضح أن مصر تسير بقوة إلى تحقيق الشمول المالى.

ويوجد اهتمام كبير من جانب الدولة المصرية لتعزيز الشمول المالى،فقد صدر قرار البنك المركزى المصرى رقم ٢٣٠١ الصادر فى ٢٩ نوفمبر لسنة ٢٠١٦ بإنشاء إدارة مركزية للشمول المالى بالبنك المركزى المصرى، على أن تكون هذه الإدارة تابعة للسيد محافظ البنك المركزى مباشرةً (عثمان وصالح،٢٠١٨،ص١٤٥).

وإدراكاً من الدولة بأهمية التحول من الاقتصاد النقدى إلى منظومة جديدة للتعامل المصرفى والالكترونى،فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ فى شهر فبراير ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات.ويشير القرار إلى اهتمام الحكومة المصرية بالتحول إلى نظام الاقتصاد غير النقدى حيث يختص المجلس بالعمل على الحد من استخدام النقد والترويج لاستخدام وسائل الدفع الالكترونية،وتطوير نظم الدفع القومية وإطارها القانونى،والعمل على تحقيق الشمول المالى وإدماج أكبر عدد من المواطنين والشركات فى النظام المصرفى،مع تخفيض تكلفة انتقال الأموال،وزيادة عائدات الضرائب،وحماية حقوق مستخدمى أنظمة الدفع الالكترونية،وأخيراً تحقيق القدرة التنافسية بين مقدمى خدمات الدفع الالكترونى والرقابة عليهم (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٧،ص٣١).

٣/٤/١ البرازيل

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر المالى للشمول المالى Findex عام ٢٠١٧، تعتبر البرازيل من الدول ذات معدلات شمول مالى مرتفع ،حيث أن نسبة البالغين فى البرازيل الذين يمتلكون حسابات تبلغ ٧٠% أى بزيادة قدره ٢% عن عام ٢٠١٤ حيث كانت النسبة ٦٨% وبزيادة قدرها ١٤% عن عام ٢٠١١ حيث كانت النسبة ٥٦%.

وتعد تطبيقات الهاتف المحمول البنكية فى البرازيل من أفضل التطبيقات فى العالم فى هذا المجال حيث أصبح ذلك النوع من المعاملات البنكية يتضمن ما يقرب من ثلث المعاملات البنكية وفقاً لاستبيان قام به الاتحاد البرازيلى للبنوك فى ٢٠١٧ إذ أصبحت المعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول تشكل ٢١% من أصل ٥١ بليون معاملة قام بها أكبر ١٧ مؤسسة مصرفية فى البرازيل بينما كانت تشكل ١% من تلك المعاملات فى ٢٠١٢،ويعد بنك إتاو أكبر البنوك فى البرازيل وأمريكا اللاتينية والذى قام بتطبيق أحد نماذج التشغيل الأكثر ابتكاراً فى مجال الخدمات الرقمية وهو ما إدى إلى احتلاله المركز الأول على مستوى العالم،فى إشارة إلى الاتجاه العام فى البرازيل للاستثمار فى تطوير تكنولوجيا المعلومات فى القطاع البنكى (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٧،ص٣٨).

٥/١ محددات الافصاح عن الشمول المالى بالتقارير المتكاملة للبنوك

١- حجم البنك

ترى دراسة (Alfraih and Almutawa,2014) أن حجم الشركة من أكبر العوامل التى تستخدم فى تفسير أسباب الاختلاف فى مستوى ودرجة الافصاح بين الشركات.

وتوصلت دراسة (Bose et al,2016) إلى أن حجم البنك يؤثر بشكل إيجابى على مستوى الافصاح عن الشمول المالى،حيث أن البنوك الأكبر حجماً تحتاج إلى الافصاح عن مزيد من أدائها و أنشطتها لما لها من تأثير كبير على المجتمع الذى تعمل فيه،وتحسين صورتها،وإظهار مسؤوليتها الاجتماعية بشكل أكبر،ولمواجهة ضغوط واحتياجات أصحاب المصالح المختلفة،حيث أن الشركات والبنوك الكبيرة أكثر تعرضاً للضغوط السياسية والتدخلات الحكومية،ولا شك أن المزيد من الافصاح سيخفض من التكاليف الرقابية والسياسية.

بالإضافة إلى ما سبق يرى الباحث أن البنوك الكبيرة يرتبط بها العديد من أصحاب المصالح،ولديها العديد من الموارد ،لذلك فإن المنافع الناتجة عن الافصاح عن معلومات إضافية مثل المعلومات الخاصة بالشمول المالى تفوق تكاليف إعداد هذه المعلومات.

٢- عمر البنك

تعتبر المنشآت العريقة أكثر خبرة وتتمتع بفوائد التعلم ولذا فإنها تتمتع بأداء متفوق. ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن المنشأة الحديثة النشأة قد تفتقر إلى وجود سجل حافل بالإنجازات كى تفصح عنه ، وبالتالى يتقلص لديها الحافز للإفصاح (المريش،٢٠١٣،ص٣٢٥).

لأن الشركات التى تعمل فى السوق منذ فترة طويلة غالباً ما يكون لها العديد من الإسهامات البيئية والاجتماعية، فضلاً عن أنها غالباً ما تكون أكثر خبرة وكفاءة فى إعداد التقارير،وفى الافصاح عن المزيد من المعلومات حتى لو كان هذا الافصاح إختيارياً (قنديل،٢٠١٦،ص٣٥٦).

٣- حجم مكتب المراجعة

يشير العديد من الدراسات أن مكاتب المراجعة الكبرى BIG4 تحرص على تقديم خدمات مراجعة على درجة عالية من الجودة للحفاظ على سمعتها واسمها،ومقابلة توقعات الأطراف المختلفة التى تعتمد على تقرير المراجع،لإضفاء الثقة على المعلومات التى تنتجها الشركات من خلال التقارير المختلفة التى تقوم بإعدادها،كذلك فإنها تمارس ضغوطاً على عملائها لضمان إلتزامهم بالقوانين والتشريعات ومعايير المحاسبية،فضلاً عن تشجيعهم على زيادة الافصاح لخدمة أغراض الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح المعنية بنتائج نشاط الشركة ومركزها المالى وقدرتها على الاستمرار (حسان،٢٠١٧،ص٤٨٠).

٤- ربحية البنك

تعتبر الربحية مؤشراً على كفاءة الادارة فى تخصيص الموارد،ويتمثل دافع الادارة فى تقديم مزيد من المعلومات عن الربحية فى جذب المزيد من رؤوس الأموال.إن الإفصاح الاختيارى غالباً ما يكون مكلفاً بسبب الموارد المطلوبة لجمع ونشر المعلومات ذات الصلة،كما قد يشتمل على الخسائر المحتملة نتيجة الاستخدام المخالف للمعلومات من قبل أطراف خارجية ضد الكيانات التى تعد التقارير،إلا أن الشركات التى لديها أرباح مرتفعة تكون قادرة على تحمل الموارد المالية اللازمة للافصاح الاختيارى وأكثر مقاومة للضغوط الخارجية (خليل،٢٠١٤،ص٢١٢).

٦/١ دور مجلس الإدارة فى تحسين مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى

يعد مجلس الإدارة اللاعب الرئيسى فى نجاح المنشأة ، وهو المسؤول عن وضع أهداف وإستراتيجيات وقيم المنشأة لتحقيق مصالح المساهمين ، بالإضافة إلى أنه المسؤول عن نزاهة وشفافية القوائم المالية. ويعتبر مجلس الإدارة من أكثر الآليات الداخلية للحوكمة أهمية ، لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة and (Alzoubi Selamat,2012,p.21).

وحتى يستطيع مجلس الإدارة القيام بأداء مهامه بكفاءة وفعالية لا بد أن تتوافر فيه مجموعة من الخصائص المحددة وفيما يلى عرض لهذه الخصائص :

١- إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تتفق العديد من الدراسات (Chakroun,2013;Kikhia,2014;Alves,2014) على إن الإستقلالية هى أهم محددات فعالية مجلس الإدارة،وأن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات تتطلب توافر الإستقلالية الكاملة فى مجلس الإدارة،ويقصد بالإستقلالية أن يكون كل أو الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة ليس لهم علاقة بالإدارة التنفيذية،حتى يكون للمجلس قوة فعالة فى الإشراف والرقابة على الأداء لتحقيق إحتياجات أصحاب المصالح .

وتوصلت دراسة (Alkdai,2012,p.31) إلى أن إستقلالية مجلس الإدارة تؤدى إلى زيادة خاصية الملاءمة فى المعلومات المحاسبية.

٢- **عدد أعضاء مجلس الإدارة**

ترى دراسة (Boone et al,2007,p.69) أن حجم مجلس الإدارة وتكوينه يتنوع ويتغير فى المنشآت بما يتناسب مع نموها وحجمها وعملية الرقابة والخصائص الإدارية بها.

ويتضح للباحث أن الدراسات والإصدارات والإرشادات التى تناولت حوكمة الشركات لم تحددعدد معين لأعضاء مجلس الإدارة،وأن عدد اعضاء مجلس الإدارة يختلف حسب حجم الشركة وطبيعة أعمالها،فحجم مجلس الإدارة فى الشركات الكبيرة سيختلف عنه فى الشركات الصغيرة.

وتأسيساً على ما سبق يمكن للباحث القول أن عدد أعضاء مجلس الإدارة المناسب هو العدد الذى يمكنهم من القيام بوظائفهم على أكمل وجه وذلك لتحقيق أهداف المنشأة.

٣- **عدد إجتماعات مجلس الإدارة**

إن زيادة عدد إجتماعات مجلس الإدارة تحسن من فاعلية أداء المجلس،وتساعده على أداء واجباته ومهامه وحل المشاكل التى تواجه المنشأة، وتعتبر عدد الإجتماعات مؤشر رئيسى على الجهد الذى يبذله أعضاء مجلس الإدارة (Abu Sima et al,2014,p.4).

إن أهم مسئوليات ومهام مجلس الإدارة تتمثل فى (الدليل المصرى لحوكمة الشركات،٢٠١٦،ص١٨-١٩):

١- وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة،وإقرار الخطط والسياسات العامة التى تهيمن على سير العمل بالشركة.

٢- مراقبة أداء الإدارة التنفيية.

٣- التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر الشركة.

٤- تحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة.

٥- وضع الإجراءات الوقائية والأدوات والآليات التى تعمل على تأمين تدفق المعلومات والسيطرة على دقة وسلامة البيانات داخل الشركة وحمايتها من التلاعب .

٦- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الإتصال،وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة،وكذلك ضمان إستقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والإلتزام بالشركة.

وتأسيساً على ما سبق يتضح للباحث بأن مجلس الإدارة الكفء والفعال سيكون له دور مهم فى زيادة مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى من خلال تحديد أصحاب المصالح وتوفير احتياجاتهم من المعلومات ومنهم عملاء البنك ومستخدمى الخدمات المالية.كذلك لمجلس الإدارة دور هام فى وضع نظام قوى للرقابة الداخلية لضمان سلامة المعلومات المحاسبية.كذلك لمجلس الإدارة دوره هام فى وضع نظام قوى لإدارة المخاطر والتأكد من الافصاح عن كافة أنواع المخاطر.والتأكد أيضاً من التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات.الأمر الذى ينعكس فى النهاية على تحسين شفافية ومستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى،حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة الإشراف التام والكامل على كافة مراحل إعداد التقرير المتكامل.

١/٧ دور لجنة المراجعة فى تحسين مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى

حتى تستطيع لجنة المراجعة القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية يجب أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص كما يلى:

١- إستقلال لجنة المراجعة

تعتبر إستقلالية الأعضاء حجر الزاوية لتحقيق فعالية اللجنة ، وبصفة خاصة عند مراقبة سلامة ومصداقية عملية إعداد التقارير المالية بالشركة ، وعند تقييم المجالات التى يتم فيها إصدار أحكام أو إتخاذ قرارات هامة (دليل عمل لجان المراجعة،٢٠٠٨،ص٩).

وتتفق دراستى (Sori et al,2006,p.3) و(Zain et al,2006) على أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين فى لجنة المراجعة يؤدى إلى إحكام الرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية ، ويزيد من جودة التقارير والقوائم المالية.

٢- عدد أعضاء لجنة المراجعة

يوصى تقرير لجنة (Cadbury,1992) بألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء.

وترى دراسة (خلاط ومصلى ،٢٠١٤،ص١٥٩) أن عدد أعضاء لجنة المراجعة يجب أن يكون مناسباً وكافياً بشكل يعمل على توافر خبرات ومهارات لأعضاء اللجنة وتبادل هذه الخبرات ليحقق فى النهاية كفاءة وفاعلية لجان المراجعة . ويتوقف عدد أعضاء لجنة المراجعة إلى حد كبير على حجم المنشأة ومجلس الإدارة ومسؤولياته ، ومن ثم لا يجب أن يكون العدد أقل من اللازم حتى لا يتسبب ذلك فى إعاقة لجنة المراجعة عن قيامها بمهامها ، وفى نفس الوقت يجب ألا يكون العدد أكثر من اللازم كى لا يتسبب فى تباين الآراء وصعوبة التوصل إلى توافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة أو إتخاذ القرارات.

٣- نشاط لجنة المراجعة

يعد نشاط لجنة المراجعة مؤشراً على فعاليتها،فتوافر الخبرة لأعضاء لجنة المراجعة لا يؤدى إلى فعاليتها ما لم تتسم بالنشاط،والذى يقاس بتكرار اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة خلال السنة المالية(الجوهرى،٢٠١٧،ص٧٥).

ويتضح للباحث أن عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة يتوقف على مهام اللجنة وطبيعة حجم وأعمال المنشأة،ويفضل أن يكون الحد الأدنى لعدد مرات الاجتماع أربع مرات خلال السنة وهو ما يتفق مع الدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١٦.

وتوجد العديد من الأدوار التى يمكن أن تقوم بها لجنة المراجعة فى مراجعة التقارير المتكاملة كما يلى (Deloitte,2014,b,p.22):

١- الإشراف على المراجعة الداخلية.

٢- تعلب دور رئيسى فى إدارة المخاطر.

٣- توفير تأكيد بأن نموذج المراجعة المتكاملة يتم تطبيقه للتأكيد على كل أعمال وأنشطة المنشأة.
٤- الإشراف على عمليات المراجعة الخارجية.
٥- الإشراف على مراحل إعداد التقرير المتكامل.

وتأسيساً على ما سبق يتضح للباحث بأن لجنة المراجعة التى تتصف بالكفاءة والفعالية سيكون لها دور مهم فى زيادة مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى من خلال التأكد من كفاية ملاءمة وشمولية الإفصاح،وتوفير كافة متطلبات أصحاب المصالح من المعلومات التى تساعدهم على اتخاذ القرارات وعلى رأسهم مستخدمى الخدمات المالية.كذلك من مهام لجنة المراجعة التأكد من تطبيق مقررات لجنة بازل لتحقيق الإستقرار المالى للبنك.

٨/١ دور لجنة إدارة المخاطر فى تحسين مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى

حتى تقوم لجنة إدارة المخاطر بدورها بكفاء وفعالية يجب أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص كما يلى:

١- إستقلال لجنة أدارة المخاطر

ترى دراسة (Kallamu,2015,p.7) أن إستقلالية أعضاء لجنة إدارة المخاطر ستمكنهم من القيام بعملهم دون الوقوع تحت أى ضغوط،والحصول على كافة المعلومات اللازمة والضرورية لرصد ومراقبة المخاطر بشكل أفضل الأمر الذى سيؤدى إلى تعزيز أداء المنشأة.

وتوصلت دراسة (Buckby et al,2015) نقلاً عن (سلامة،٢٠١٨، ص١٩) إلى أن وجود لجنة مستقلة لإدارة المخاطر تابعة لمجلس الادارة مباشرةً يؤثر بصورة إيجابية جوهرية فى جودة الافصاح عن المخاطر أكبر من التأثير على جودة الافصاح فى حالة وجود اندماج بين لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر.

٢- نشاط لجنة إدارة المخاطر

ترى دراسة (Deloitte,2014,a) أنه يجب على اللجنة أن تجتمع مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ويمكن لها أن تجتمع أكثر من ذلك وفقاً لما تتطلبه ظروف العمل،ويقوم رئيس اللجنة بالموافقة على جدول أعمال اللجنة،ويجوز لأى عضو إقتراح موضوعات للنظر فيها أثناء إجتماع اللجنة.

وتوصلت دراسة (Viljoen et al,2016,p.229) إلى أن زيادة عدد اجتماعات لجنة إدارة المخاطر له تأثير إيجابى عن مستوى الإفصاح عن المخاطر.

٣- عدد أعضاء لجنة إدارة المخاطر

ترى دراسة (AICD ,2016,p.4) أن لجنة إدارة المخاطر تتكون على الأقل من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة،ويجب أن يكون غالبية هؤلاء الأعضاء من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وغير التنفيذين.

وتتمثل أهم وظائف لجنة إدارة المخاطر فيما يلى (هيئة السوق المالية،٢٠١٧،ص٥٠-٥١):

١- وضع إستراتيجية وسياسات شاملة لإدارة المخاطر بما يتناسب مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة،والتحقق من تنفيذها ومراجعتها وتحديثها بناءً على المتغيرات الداخلية والخارجية للشركة .

٢- تحديد مستوى مقبول للمخاطر التى قد تتعرض لها الشركة ،والحفاظ عليه،والتحقق من عدم تجاوز الشركة له .

٣- التحقق من جدوى إستمرار الشركة ومواصلة نشاطها بنجاح،مع تحديد المخاطر التى تهدد إستمرارها خلال الإثنى عشر شهراً القادمة.

٤- إعداد تقارير مفصلة حول التعرض للمخاطر والخطوات المقترحة لإدارة هذه المخاطر،ورفعها إلى مجلس الإدارة.

٥- ضمان توافر الموارد والنظم اللازمة لإدارة المخاطر.

٦- مراجعة الهيكل التنظيمى لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل إعتماده من مجلس الإدارة.

٧- مراجعة ما تثيره لجنة المراجعة من مسائل قد تؤثر فى إدارة المخاطر فى الشركة.

ويتضح للباحث أيضاً أنه يجب أن يكون هناك تنسيق بين المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر حتى لا يحدث إزدواج فى الأدوار وزيادة فى التكاليف وإهدار للموارد،فالتنسيق والتكامل بينهما سيؤدى إلى إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية.

وتأسيساً على ما سبق يتضح للباحث بأن لجنة إدارة المخاطر التى تتصف بالكفاءة والفعالية سيكون لها دور مهم فى زيادة مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى خاصةً عن المخاطر والفرص المرتبطة بالمنتجات والخدماتِ المالية التى تقدمها البنوك لعملائها.

إن إندماج الشركات والبنوك فى أنشطة الشمول المالى يساعد على تحقيق أهداف الحكومة والتى من أهمها تحقيق النمو الشامل،والحد من الفقر،وتلبية احتياجات أصحاب المصالح الآخرين.إن قيام البنوك بالكشف والافصاح عن هذه الأنشطة سيؤثر تأثيراً إيجابياً على أداء البنك،ويعد هذا الافصاح وسيلة فعالة لمديرى البنوك لتحسين التواصل والمشاركة مع المجتمع،وتحسين صورة و سمعة البنوك،والترويج للخدمات المصرفية (Bose et al,2017).

يتعين على البنوك أن توفر لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات التى تقدمها لهم،على أن تتسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والدقة،وبما يكفل إطلاع العملاء على المزايا والمخاطر بشفافية ووضوح،وأن شمل هذه المعلومات ايضاحاً لحقوق ومسؤوليات هؤلاء العملاء،وتفاصيل الأسعار والعمولات والرسوم التى يتقاضاها كل بنك نظير كل خدمة أو منتج،وكذلك ايضاح المزايا والمخاطر المرتبطة بها،وآلية إنهاء العلاقة وما يترتب عليها. وذلك بما يسهل على العملاء اتخاذ قراراتهم (الهاشل،٢٠١٥،ص٨).

ويرى الباحث أن تقارير الأعمال المتكاملة تعد أحدث أدوات الإفصاح المحاسبى فى بيئة الأعمال المعاصرة،حيث من خلالها تم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية وغير المالية فى تقرير واحد، والمتعلقة بالأداء المالى للبنك، وطبيعة المنتجات والخدمات التى يقدمها البنك،وتكلفة هذه المنتجات والخدمات،والمزايا والمخاطر المتعلقة بها.

وبعد عرض ما سبق يمكن للباحث القول بأن غياب تماثل المعلومات يشكل عائقاً وتحدياً أمام مجموعة كبيرة من فئات وأفراد المجتمع – خاصةً الأفراد الذين ليس لديهم معرفة مالية – فى المشاركة فى أنشطة الشمول المالى. لذا فإن الافصاح عن معلومات الشمول المالى من قبل البنك سيؤدى إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين مستخدمى الخدمات المالية بشأن عملية الاستخدام الأمثل من بين المنتجات والخدمات،وهذا سيؤدى إلى تعزيز الشمول المالى،وبالتالى تحقيق الاستقرار المالى للبنك الناتج عن زيادة الودائع،الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى تحسين أداء البنك.

وللحد من عدم تماثل المعلومات يجب تحسين شفافية ومستوى الافصاح عن المعلومات الواردة بالتقارير المتكاملة التى تصدرها البنوك،خاصةً المعلومات غير المالية ومنها المعلومات المتعلقة بالشمول المالى.وهذا لن يتحقق إلا بتفعيل دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات كما فى الشكل التالى:

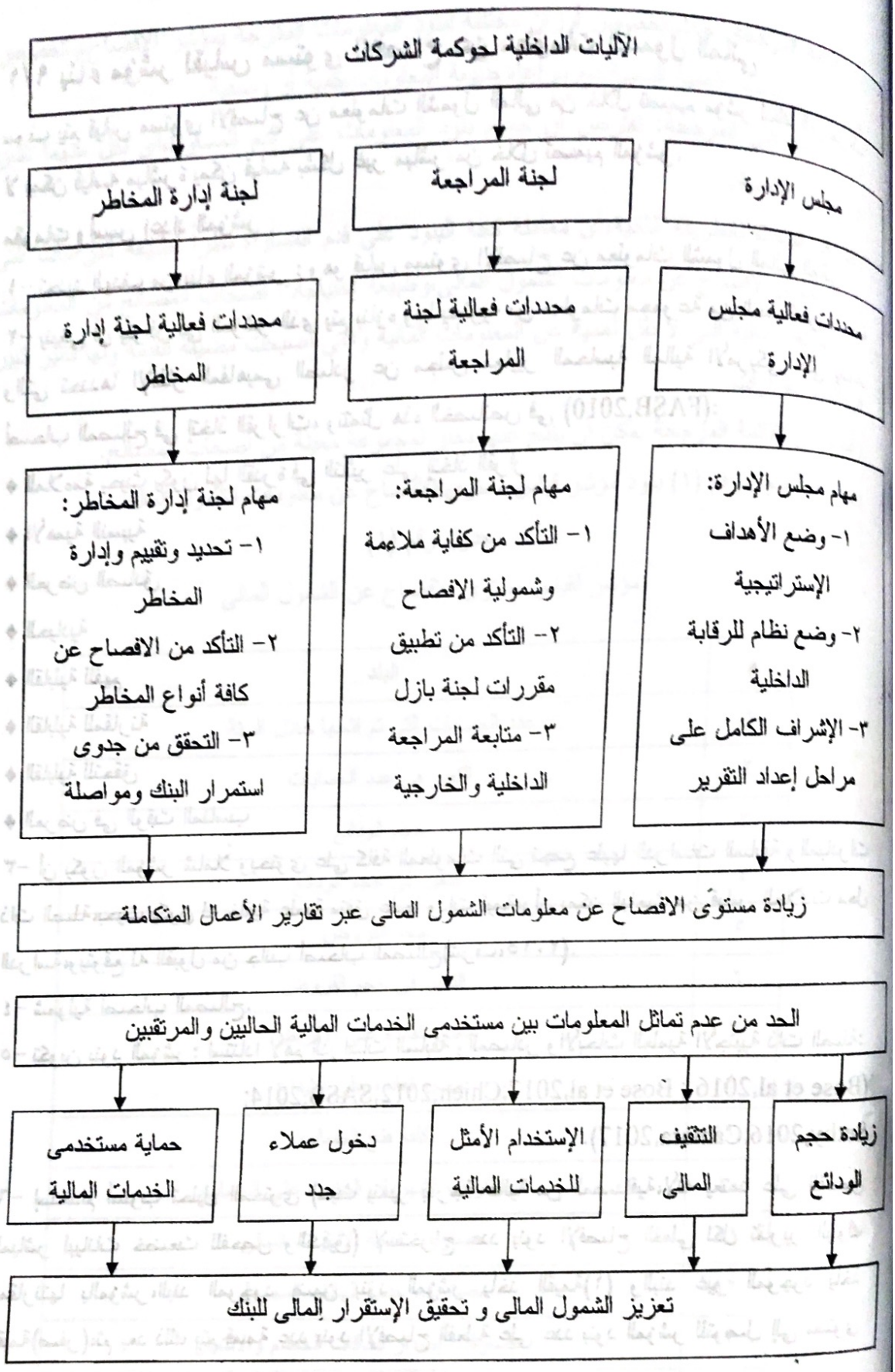

شكل رقم (٢) : دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات فى زيادة مستوى الافصاح عن الشمول المالى

المصدر: من إعداد الباحث

٩/١ بناء مؤشر لقياس مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى

سوف يتم قياس مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى من خلال تصميم مؤشر لذلك الغرض،فما لا يمكن قياسه مباشرة يمكن قياسه بشكل غير مباشر من خلال تصميم المؤشر.

مقومات وأسس إعداد المؤشر

١- تحديد الهدف من بناء المؤشر : وهو قياس مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى المالى.

٢- ينبغى أن يتوافر فى المؤشر الذى يتم بناؤه وما يحتويه من معلومات مجموعة من الخصائص النوعية والتى تحددها الإطار المفاهيمى الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى حتى يساعد أصحاب المصالح فى إتخاذ القرارات، وتتمثل هذه الخصائص فى (FASB,2010):

- ♦ الملاءمة بحيث يكون لها القدرة فى التأثير على إتخاذ القرار
- ♦ الأهمية النسبية
- ♦ العرض الصادق
- ♦ الحيادية
- ♦ القابلية للفهم
- ♦ القابلية للمقارنة
- ♦ القابلية للتحقق
- ♦ العرض فى الوقت المناسب

٣- أن يكون المؤشر شاملاً ويحتوى على كافة المعلومات التى تجمع عليها الدراسات السابقة والمبادرات ذات الصلة،بحيث يكون له خلفية علمية متفق عليها وذات قيمة،وأن يمكن الباحث من قياس العلاقات محل الدراسة،ويتوقع له القبول من جانب أصحاب المصالح(شرف،٢٠١٥).

٤- شمولية أصحاب المصالح.

٥- تكوين بنود المؤشر: إستناداً لأهم الدراسات السابقة والمصادر والأبحاث العلمية الأجنبية ذات الصلة: (Bose et al,2016 ; Bose et al,2017;Chien,2012;SASB,2014; Sethy,2016;Cámara,2017).

٦- إستخدام أسلوب تحليل المحتوى (حيث يتميز بدرجة عالية من المصداقية،لأنه يعتمد على الفحص المباشر لبيانات خضعت للفحص والتدقيق) لإستخراج عدد بنود الإفصاح الفعلى لكل تقارير البنوك ومقارنتها بالمؤشر،البند الموجود ضمن بنود المؤشر يأخذ القيمة(١) والبند غير الموجود يأخذ القيمة(صفر)،ثم بعد ذلك يتم قسمة عدد بنود الإفصاح الفعلية على عدد بنود المؤشر للتوصل إلى مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

ويمكن إستخدام مدخلين لقياس مؤشر الإفصاح (إسماعيل،٢٠١٦) هما :

أ- **القائمة المرجحة:** حيث يخصص أوزان مختلفة لبنود المعلومات المدرجة بمؤشر الإفصاح،وتخصص هذه الأوزان حسب الأهمية النسبية،مع مراعاة طبيعة المعلومات،كمية أو وصفية.

ب- **القائمة غير المرجحة:** تفترض أن جميع بنود المعلومات على قدم المساواة،أى لكل منهما نفس الدرجة من الأهمية.

وقد أخذ الباحث بالطريقة الثانية،أى معاملة كافة البنود على قدم المساواة نظراً لطبيعة الدراسات التى تقيس مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى،وطبيعة إحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المالية،والغير مالية التى لا تقل أهمية عن المعلومات المالية والتى أصبحت مضيفة للقيمة ولها تأثير كبير فى إتخاذ القرارات.

وأيضاً لأن القائمة المرجحة يمكن أن ينتج عنها تحيز لمجموعة معينة من أصحاب المصالح.

ويوضح الجدول رقم (١) بنود مؤشر قياس مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المال:

جدول رقم (١)

مؤشر لقياس مستوى الافصاح عن الشمول المالى

م	البند
١	عدد الحسابات التى تم فتحها خلال السنة
٢	التغير فى عدد الحسابات
٣	حجم الودائع
٤	التغير فى حجم الودائع
٥	حجم القروض
٦	التغير فى حجم القروض
٧	معدل الفائدة على الاقراض
٨	معدل الفائدة على الايداع
٩	تكلفة فتح الحساب
١٠	المصاريف الشهرية والسنوية على الحساب
١١	مصاريف خدمة الانترنت البنكى
١٢	مصاريف خدمة الهاتف المحمول
١٣	مصاريف إصدار بطاقات الخصم والائتمان
١٤	مصاريف إصدار و طباعة كشوف الحساب والشهادات البنكية

١٥	مصاريف إصدار دفتر الشيكات
١٦	مصاريف التحويلات المالية المحلية والدولية
١٧	تكلفة استخدام نقاط البيع
١٨	تكلفة العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير
١٩	عدد فروع البنك
٢٠	عدد ماكينات الصراف الآلى للبنك
٢١	خطة وبرامج البنك لنشر الثقافة المالية
٢٢	خطة وبرامج البنك لحماية مستخدمى الخدمات المالية
٢٣	أحدث المنتجات والخدمات الجديدة المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية
٢٤	المسؤولية الاجتماعية للبنك
٢٥	مدى الالتزام بمقررات بازل
٢٦	مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات
٢٧	الأرباح المحققة خلال العام
٢٨	الرافعة المالية
٢٩	معدل العائد على الأصول
٣٠	معدل العائد على الاستثمار
٣١	معدل العائد على حقوق الملكية
٣٢	ربح السهم
٣٣	القيمة السوقية
٣٤	الحصة السوقية
٣٥	الفرص والمخاطر
٣٦	معلومات عن الاستدامة
٣٧	آلية إشراك أصحاب المصالح
٣٨	نموذج أعمال البنك
٣٩	أداء سلسلة التوريد
٤٠	معدل شكاوى العملاء

ثانيا: الدراسة التطبيقية

٢/١ وصف متغيرات الدراسة والتحليل الوصفى

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المقيدة ببورصة جوهانسبرج بدولة جنوب إفريقيا،وقد بلغ عدد هذه البنوك فى نهاية عام ٢٠١٧ عدد(٨) بنوك وتم إختيار بورصة جوهانسبرج بدولة جنوب إفريقيا لتكون بيئة تطبيق الدراسة لأن البنوك والشركات المقيدة بهذه البورصة منذ مارس عام ٢٠١٠م ملزمة بالافصاح من خلال التقارير المتكاملة.

مصادر تجميع البيانات

تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير المتكاملة للبنوك المدرجة ببورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا من خلال المواقع الالكترونية لهذه البنوك ،بالإضافة إلى الاعتماد على بعض البيانات من الموقع الرسمى لبورصة جوهانسبرج.

توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة : وقد تمثلت هذه المتغيرات فى المتغيرات التالية :

- **مجلس الإدارة** : وتم قياس هذا المتغير كما هو موضح بالجدول رقم (٢).
- **لجنة المراجعة** : وتم قياس هذا المتغير كما هو موضح بالجدول رقم (٢).
- **لجنة إدارة المخاطر**: وتم قياس هذا المتغير كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

المتغير التابع: مستوى الافصاح عن معلوما الشمول المالى، وتم قياسه من خلال تصميم مؤشر لذلك الغرض.

والجدول التالى يوضح وصف لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها:

جدول رقم (٢)

وصف متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغيرات	الرمز	طريقة القياس	مصدر البيانات
أولاً: المتغيرات المستقلة			
١- مجلس الإدارة			
استقلال مجلس الادارة	BIND	نسبة الأعضاء المستقلين إلى إجمالى أعضاء المجلس	التقرير المتكامل للبنك
حجم مجلس الإدارة	BOS	عدد أعضاء مجلس الإدارة	
نشاط مجلس الادارة	BA	عدد اجتماعات مجلس الادارة	
٢- لجنة المراجعة			
استقلال لجنة المراجعة	ACIND	نسبة الأعضاء المستقلين إلى إجمالى عدد أعضاء اللجنة	التقرير المتكامل للبنك
عدد أعضاء لجنة المراجعة	ACS	عدد أعضاء لجنة المراجعة	
نشاط لجنة المراجعة	ACA	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	
٣- لجنة إدارة المخاطر			
استقلال لجنة إدارة المخاطر	RMCIND	نسبة الأعضاء المستقلين إلى إجمالى عدد أعضاء اللجنة	التقرير المتكامل للبنك
عدد أعضاء لجنة إدارة المخاطر	RMCS	عدد أعضاء لجنة إدارة المخاطر	
نشاط لجنة إدارة المخاطر	RMCA	عدد اجتماعات لجنة إدارة المخاطر	
ثانياً: المتغير التابع			
مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى	FID	تم بناء مؤشر لذلك الغرض وفقاً للدراسات السابقة	التقرير المتكامل للبنك

٢/٢ اختبارات الفروض

بعد ترميز وتفريغ البيانات، تم استخدام الاصدار العشرين من البرنامج الاحصائى (SPSS) The Statistical Pakage for Social Sciences فى إجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض وتحليل النتائج على النحو التالى:

الفرض الأول:

يوجد تأثير معنوى للآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

لاختبار هذا الفرض تم اختبار الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعى الأول من الفرض الرئيسى الأول:

يوجد تأثير معنوى لمجلس الإدارة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

لاختبار هذا الفرض تم استخدام الانحدار المتعدد لانحدار المتغير التابع (مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى) على المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة) يعرض جدول رقم (٣) تقديرات نموذج الانحدار المتعدد، ويتضح من الجدول عدم معنوية نموذج الإنحدار المقدر من خلال قيمة F (5.587)، وقيمة (sig=0.065) ، كما يتضح معنوية معاملات لحجم مجلس الادارة عند مستوى معنوية 5% ، وعدم معنوية كلاً من معامل الانحدار لخاصيتى (استقلال مجلس الادارة ونشاط مجلس الادارة) عند مستوى معنوية5%.

وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد التالى لاختبار الفرض الفرعى الأول من الفرض الرئيسى الأول:

$$FID=B0+B1BOS+B2BIND+B3BA+\varepsilon$$

حيث أن:

FID : مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى

B0 : قيمة الثابت وتعبر عن مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى التى لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة.

(B1-B3) : معاملات الانحدار لخصائص مجلس الادارة

ε : الخطأ العشوائى

جدول رقم (٣)

تقديرات نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الفرعى الأول

معامل التحديد R^2	F (sig.)	التقديرات			
			β	t	Sig.
0.807	5.587 (0.065)	الثابت	-.606	-1.287	.268
		BOS	.040	3.980	.016
		BIND	1.165	1.893	.131
		BA	-.011	-1.261	.276

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامجSPSS .

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.807) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة) تفسر ٨٠.٧% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى).

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعى الأول من الفرض الرئيسى الأول.

الفرض الفرعى الثانى من الفرض الرئيسى الأول:

يوجد تأثير معنوى للجنة المراجعة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

لاختبار هذا الفرض تم استخدام الانحدار المتعدد لانحدار المتغير التابع (مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى) على المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة المراجعة) يعرض جدول رقم (٤) تقديرات نموذج الانحدار المتعدد، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الإنحدار المقدر من خلال قيمة F (6.737)، وقيمة (sig=0.048) ، كما يتضح معنوية معاملات كلاً من حجم لجنة المراجعة و استقلال لجنة المراجعة عند مستوى معنوية 5% ، وعدم معنوية معامل الانحدار لنشاط لجنة المراجعة عند مستوى معنوية5%.

وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد التالى لاختبار الفرض الفرعى الثانى من الفرض الرئيسى الأول:

$$FID=B0+B1ACS+B2ACIND+B3ACA+\varepsilon$$

حيث أن: FID : مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى

B0 : قيمة الثابت وتعبر عن مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى التى لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة.

(B1-B3) : معاملات الانحدار للجنة المراجعة

ε : الخطأ العشوائى

جدول رقم (٤)

تقديرات نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الفرعى الثانى

التقديرات				F (sig.)	معامل التحديد R^2
Sig.	t	β			
.439	-.858	-.173	الثابت	6.737 (0.048)	0.835
.044	2.903	.079	ACS		
.038	3.064	.634	ACIND		
.102	-2.112	-.046	ACA		

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامجSPSS .

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.835) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة المراجعة) تفسر 83.5% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى).

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعى الثانى من الفرض الرئيسى الأول.

الفرض الفرعى الثالث من الفرض الرئيسى الأول:

يوجد تأثير معنوى للجنة إدارة المخاطر على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

لاختبار هذا الفرض تم استخدام الانحدار المتعدد لانحدار المتغير التابع (مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى) على المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة إدارة المخاطر) يعرض جدول رقم (٥) تقديرات نموذج الانحدار المتعدد،ويتضح من الجدول عدم معنوية نموذج الإنحدار المقدر من خلال قيمة F (.548)، وقيمة (sig=0.676) .

وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد التالى لاختبار الفرض الفرعى الثالث من الفرض الرئيسى الأول:

$$FID=B0+B1RMCS+B2RMCIND+B3RMCA+\varepsilon$$

حيث أن: FID : مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى

B0 : قيمة الثابت وتعبر عن مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى التى لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة.

(B1-B3) : معاملات الانحدار لخصائص لجنة إدارة المخاطر

ε : الخطأ العشوائى

جدول رقم (٥) : تقديرات نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الفرعى الثالث

معامل التحديد R^2	F (sig.)	التقديرات			
			β	t	Sig.
0.291	.548 (0.676)	الثابت	.366	1.135	.320
		RMCS	.026	1.026	.363
		RMCIND	.277	.788	.475
		RMCA	-.015	-.405	.706

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامجSPSS .

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.291) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة إدارة المخاطر) تفسر 29.1% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى).

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعى الثالث من الفرض الرئيسى الأول.

ولتحديد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التى تؤثر فى مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى تم استخدام الانحدار المتدرج، يعرض جدول رقم (٦) تقديرات نموذج **الانحدار المتدرج** لانحدار المتغير التابع (مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى) على المتغيرات المستقلة (الآليات الداخلية لحوكمة الشركات)، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الإنحدار المقدر من خلال قيمة F (37.169)، وقيمة (sig=0.001) .

جدول رقم (٦) : تقديرات نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الرئيسى الأول

معامل التحديد R^2	F (sig.)	التقديرات			
			β	t	Sig.
0.937	.001 (37.169)	الثابت	-.170	-1.673	.155
		RMCIND	.496	5.097	.004
		BOS	.033	8.131	.000

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات برنامجSPSS .

ويتضح من الجدول أن أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التى تؤثر فى مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى بترتيب دخولها فى النموذج هى على التوالى: استقلال لجنة إدارة المخاطر،حجم مجلس الإدارة.

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.937) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة فى النموذج تفسر 93.7% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع (مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى).

مما سبق يتضح صحة الفرض الرئيسى الأول.

وهو وجود تأثير معنوى للآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

ثالثاً: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

١/٣ النتائج

توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلى:

١/١/٣ نتائج الدراسة النظرية

١- يعد الافصاح الاختيارى هو الحل العملى والمنطقى لمعالجة القصور فى التقارير المالية فى بيئة الأعمال الحديثة،وتعد التقارير المتكاملة أحدث نماذج الافصاح المحاسبى فى بيئة الأعمال الحديثة،لما توفره من صورة كلية عن أداء المنشأة لأصحاب المصالح حتى تساعدهم على تقييم قدرة المنشأة على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

٢- يحقق الافصاح المحاسبى من خلال التقارير المتكاملة منافع متعددة من أهمها: تحقيق مستويات أعلى من الثقة مع أصحاب المصالح،تعزيز المساءلة وإدارة المخاطر،تحسين سمعة المنشأة،تدعيم التفكير المتكامل،زيادة القدرة التنافسية للمنشأة.

٣- وجود دور مهم لآليات حوكمة الشركات خاصة الآليات الداخلية للحوكمة فى تحسين مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

٤- إن تحقيق الشمول المالى والارتقاء به سوف يعزز من الرفاهية الاجتماعية للأفراد،ويدفع عجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام.

٥- إن مصر تسير بقوة نحو تحقيق الشمول المالى،ومطلوب بذل المزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية للوصول إلى المستوى المطلوب.

٢/١/٣ نتائج الدراسة التطبيقية

١- تم رفض **الفرض الفرعى الأول** وهو وجود تأثير معنوى لمجلس الادارة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى عند مستوى معنوية ٥%.

٢- تم قبول **الفرض الفرعى الثانى** وهو وجود تأثير معنوى للجنة المراجعة على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى عند مستوى معنوية ٥%.

٣- تم رفض **الفرض الفرعى الثالث** وهو وجود تأثير معنوى للجنة إدارة المخاطر على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى عند مستوى معنوية ٥%.

٤- تم قبول **الفرض الرئيسى الأول** وهو وجود تأثير معنوى للآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى عند مستوى معنوية ٥%.

٢/٣ توصيات الدراسة

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها يوصى الباحث بما يلى:

١- الإستفادة من الخبرات العربية والدولية الناجحة فى مجال الشمول المالى.

٢- ضرورة استحداث منتجات وخدمات مالية تناسب كافة أفراد المجتمع.

٣- ضرورة توجه الشركات خاصةً المقيدة بالبورصة بالتحول التدريجى نحو الإفصاح المحاسبى من خلال التقارير المتكاملة لمساعدة أصحاب المصالح على تقييم قدرة المنشأة على خلق القيمة،وأن يكون هناك إلزام من جانب البورصة للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة.

٤- ضرورة تفعيل آليات حوكمة الشركات خاصةً الآليات الداخلية للحوكمة،لما لها من دور كبير فى تحسين مستوى الافصاح الاختيارى خاصةً مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

٥- ضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معيار محاسبى خاص بالتقارير المتكاملة،لمساعدة معدى هذه التقارير فى إعدادها على النحو الأمثل،ومعرفة محتوى المعلومات الذى يجب الإفصاح عنه،والخصائص التى يجب أن تتوفر فى هذه المعلومات،ومبادىء ومنهجية إعدادها،وكيفية الربط بين المعلومات المالية وغير المالية،لإيصال الصورة الكلية للمنشأة لأصحاب المصالح لمساعدتهم فى إتخاذ القرارات.

٣/٣ الدراسات والبحوث المستقبلية

١- دراسة أثر مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى على أداء البنك.

٢- دراسة دور تقارير الأعمال المتكاملة فى تعزيز الشمول المالى.

٣- دراسة دور وظيفة المراجعة الداخلية فى مراجعة أنشطة الشمول المالى.

٤- دراسة أثر تطبيق مقررات بازل ٣ على الشمول المالى.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم،فريد محمد فريد،٢٠١٨ ،" أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الافصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة "،**مجلة الفكر المحاسبى** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،المجلد الثانى والعشرون، العدد الأول.

إسماعيل ، عصام عبد المنعم أحمد،٢٠١٦،" أثر درجة الإفصاح عن إستدامة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصةالمصرية"،**مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،المجلد الثالث والخمسون،العدد الثانى،الجزء الثانى.

أحمد،محمد مشرح على،٢٠١٨،" إطار مقترح للتكامل بين آليات حوكمة الشركات ونظم تخطيط موارد المنشأة وأثره على جودة تقارير الأعمال المتكاملة – دراسة نظرية تحليلية "، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

الجوهرى،إبراهيم السيد محمد،٢٠١٧،"**مدخل مقترح لتطوير دور المراجع ولجنة المراجعة فى تحقيق صدق الإفصاح فى القوائم المالية**"،رسالة دكتوراة،رسالة غير منشورة،كلية التجارة،جامعة المنصورة.

الدليل المصرى لحوكمة الشركات ، مركز المديرين المصرى ،٢٠١٦.

الصعيدى،شريف سعد،٢٠١٨،" أثر مقررات بازل ٣ على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالى "، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

المريش،سلوى غالب سعيد،٢٠١٣،" أثر الخصائص النوعية للمنشأة على آليات الحوكمة:دراسة تطبيقية "،**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**،كلية التجارة بالاسماعيلية،جامعة قناة السويس،المجلد الرابع.

الهوارى،ناهد محمد يسرى ، ٢٠١٥،"محددات الإفصاح المحاسبى لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية – دراسة نظرية وميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،مجلد ١٩ ،العدد الرابع.

الهاشل،محمد يوسف،٢٠١٥ ،" **دليل حماية عملاء البنوك** "، بنك الكويت المركزى.

حسان،مروة حسن محمد،٢٠١٧،" دراسة إختبارية لمدى جاهزية سوق المال المصرى للتحول إلى التطبيق الإلزامى للتقارير المتكاملة "،**مجلة الفكر المحاسبى**،كلية التجارة،جامعة عين شمس،المجلد الواحد والعشرون ،العدد الرابع.

خلاط،صالح ميلود ومصلى،عبد الحكيم محمد،٢٠١٤،" دور لجان المراجعة فى دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية " ، **المجلة الجامعة** ، جامعة الزاوية ، المجلد الأول ، العدد السادس عشر .

١٢- شرف،إبراهيم أحمد إبراهيم ، ٢٠١٥،" **أثر الإفصاح غير المالى عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة – دراسة ميدانية و تجريبية** " ، رسالة دكتوراة ، رسالة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة دمنهور.

١٣- سلامة،إيمان محمد السعيد،٢٠١٨،"أثر جودة لجنة إدارة المخاطر على جودة الافصاح المحاسبى عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات "،**مجلة الفكر المحاسبى**،كلية التجارة،جامعة عين شمس،المجلد الثانى العشرون،العدد الثانى.

١٤- عبد الحفيظ،زينب ممدوح،٢٠١٨،" الإفصاح غير المالى والبدأ فى الشمول المالى فى مصر "، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

١٥- عثمان،ياسمين مجدى رجب و صالح،محمد أحمد محمد،٢٠١٨،"تأثير تطبيق الشمول المالى على الاستقرار المالى للقطاع المصرفى"، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

١٦- غنيم،محمود رجب يس،٢٠١٧،" أثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوى المعلوماتى لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب المصالح"،**مجلة البحوث المحاسبية**،كلية التجارة،جامعة طنطا،العدد الأول.

١٧- قنديل،ياسر سعيد،٢٠١٦،"مدى افصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودى عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الافصاح"،**مجلة البحوث المحاسبية**،كلية التجارة،جامعة طنطا،العدد الثانى.

١٨- لاشين،طارق محمد إبراهيم،٢٠١٨،" تطور أنشطة بنك ناصر الاجتماعى بما يعكس الشمول المالى "، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

١٩- مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٦،" **مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدى** ".

٢٠- مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٧،" **تيسير التعامل بالحسابات المصرفية: خطوة نحو الشمول المالى** ".

٢١- منصور،أشرف محمد إبراهيم ، ٢٠١٨،"مدخل مقترح للحد من التحديات التى تواجه تأكيد التقارير المتكاملة – دراسة ميدانية على شركات المساهمة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبى**، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،المجلد الثانى والعشرون ،العدد الرابع.

٢٢- نصير،عبد الناصر عبد اللطيف محمد،٢٠١٧،" دور التقرير المتكامل فى دعم جودة حوكمة الشركات- دراسة نظرية وميدانية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة ،جامعة سوهاج،المجلد الواحد والثلاثون ،عدد سبتمبر.

٢٣- هيئة السوق المالية،٢٠١٧،"**لائحة حوكمة الشركات**"،المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1- Abu Siam et al.(2014)" Board of Directors And Earnings Managwment Among Jordanian Listed Companies: Proposing Conceptual Framework", **International Journal of Technical Research and Applications**,Vol.2,Issue.3.

2- Australian Institute of Company Directors (AICD),(2016)" **Role of The Board - Risk Committee Charter** ", Available at : aicd.companydirectors.com.au.

3- Alfraih,M and Almutawa,A.(2014) " Firm-Specific Characteristics and Corporate Financial Disclosure Evidence from an Emerging Market ",**International Journal** of Accounting and Taxation,Vol.2,No.3.

4- Alkdai,H.(2012)" Board of Directors Characteristics And Value Relevance of Accounting Information in Malaysian Shariah-Compliant Cpmpanies" ,**Economics and Finance Review**,Vol.2,No.6.

5- Alves,S.(2014)" The Effect of Board Independence on the Earnings Quality: Evidence from Portuguese Listed Companies", **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**,Vol.8,Issue.3.

6- Alzoubi, E. and Selamat, M. (2012)." The Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms on Constraining Earning Management: Literature Review and Proposed Framework", **International Journal of Global Business**, Vol.5 ,No.1.

7- Boone et al,(2007)"The Determinants of Corporate Board Size and Composition : An Empirical Analysis ", **Journal of Financial Economics**,Vol.85,Issue.1.

8- Bose.S et al.(2016)." Dynamics of Firm-Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from an Emerging Economy", **Journal of Banking and Finance Law and Practice**,Vol.27,Issue.1.

9- Bose.S et al.(2017)." Non-Financial Disclosure and Market-Based Firm Performance: The Initiation of Financial Inclusion ", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**,Vol.13,Issue.1.

10- Bose.S et al.(2018)." What drives green banking disclosure? An institutional and corporate governance perspective", **Asia Pacific Journal of Management** ,Vol.35,Issue.2.

11- Cadbury Committee.(1992)"**Report of Financial Aspects of Corporate Governance**" Available at : www.ecgn.org .

12- Cámara,N.(2017)" **Measuring financial inclusion: a multidimensional index**", www.bis.orgvailable at : .

13- Chien, J. 2012. "**Designing Disclosure Regimes for Responsible Financial Inclusion**" Focus Note 78. Washington, CGAP, March.

14- Chakroun,R.(2013)" Family Control, Board of Directors' Independence and Extent of Voluntary Disclosure in the Annual Reports: Case of Tunisian Companies", **Journal of Business Studies Quarterly**,Vol.5,No.1.

15- Deloitte, (2014,a)." **Risk Committee Resource Guide**", Available at : www.deloitte.co.za.

16- Deloitte, (2014,b)." **Audit Committee Resource Guide**", Available at : www.deloitte.co.za.
17- Fee, (2011)."**Integrated Reporting** " , Available at : ww.accountancyeurope.eu.
18- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010)," **Statement of Financial Accounting Concepts No. 8**".
19- Harvard Business School. (2010)." **The Land Scape of Integrated Reporting:Reflections and Next Steps** " Available at : www.hbs.edu
20- Kallama,B.S.(2015)" Risk Management Committee Attributes and Firm Performance", **International Finance and Banking**,Vol.2,No.2.
21- Kikhia,H.(2014)"Board Characteristics, Audit Committee Characteristics and Audit Fees:Evidence From Jordan", **International Business Research** ,Vol.7 ,No.12.
22- Ozili,P.(2018)" Impact of digital finance on financial inclusion and stability", **Borsa Istanbul Review**,Vol.18,Issue.4.
23- Sustainability Accounting Standards Board.(2014) " **Disclosure Guidance Integrated Banking & Financial Services**".
24- Sethy,S .(2016)" Developing a financial inclusion index and inclusive growth in India ", **Theoretical and Applied Economics**,Vol.XXIII,Issue.2.
25- Sori,Z and Karbdhari,U.(2006)"**Audit Committee and Auditor Independence: Some Evidence from Malaysia**" available at:http:papers.ssrn.com.
26- Viljoen,C et al,(2016), "Determinants of Enhanced Risk Disclosure of JSE Top 40 Companies: The Board Risk Committee Composition ,Frequency of Meetings and The Chief Risk Officer",**Southern African Business Review**,Vol.20,No.1.
27- World Bank.(2017) " **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution** ".
28- Zain,M&Subramaniam.N,andStewart.J.(2006)"Internal Auditors Assessment of Their Contribution to Financial Statement Audits: The Relation with Audit Committee and Internal Audit Function Characteristics" **International Journal of Auditing**,Vol.10,No.1.